مكافحة المخدرات في اقليم كوردستان العراق "دراسة تحليليه لدور المؤسسات المعنية والإجراءات المتبعة"*

أ.د.سردار قادر محي الدين
Sardar.muhiddeen@su.edu.krd
م.سارا هيمان على
Sara.ali@su.edu.krd
كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين–اربيل

الكلمات المفتاحية: مكافحة المخدرات , اقليم كوردستان العراق , المؤسسات , الإجراءات

كيفية اقتباس البحث

محي الدين , سردار قادر , على, سارا هيمان , مكافحة المخدرات في اقليم كوردستان العراق "دراسة تحليليه لدور المؤسسات المعنية والإجراءات المتبعة"*,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آذار ٢٠٢٦, المجلد:١٦ ,العدد:٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Combating Drugs in the Kurdistan Region of Iraq: An Analytical Study of the Role of the Relevant Institutions and the Procedures *Followed

Professor/sardar Qadir Muhiddeen
Sardar.muhiddeen@su.edu.krd
Lecturer/Sara Haiman Ali Briah
Sara.ali@su.edu.krd
College of Political Science / Salahaddin University-Erbil

Keywords : Drug control, Kurdistan Region of Iraq, institutions, procedures

How To Cite This Article
Muhiddeen , sardar Qadir ,Briah ,Sara Haiman Ali ,Combating Drugs in the Kurdistan Region of Iraq: An Analytical Study of the Role of the Relevant Institutions and the Procedures Followed*,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:
This research examines the phenomenon of drugs in the Kurdistan Region of Iraq as one of the most prominent contemporary challenges threatening societal security at all levels, particularly health and economic aspects in the region. It highlights the associated legal, security, health, and social dimensions. The research attempts to expose legislative gaps and differences in punitive and therapeutic approaches to addressing this phenomenon by comparing the Kurdistan Region's Law No. (1) of 2020 with the Federal Narcotics Law No. (50) of 2017. The research also examines the roles of security institutions, such as the Anti-Narcotics Directorate, the Asayish Service, and the Border Guards, in addition to the role of the judiciary and the Ministries of Health, Education, Labour, and Social Affairs. It also examines the contributions of non-governmental organisations to prevention and rehabilitation.The research

adopts a descriptive analytical approach based on a review of legal texts, an analysis of official data, and an assessment of the institutional structure and coordination among relevant agencies. The study concludes that the lack of legislative integration and institutional coordination constitutes two major obstacles to the effectiveness of drug control efforts. It recommends the unification of legal frameworks, the establishment of permanent coordination mechanisms, and the strengthening of partnerships between government agencies and civil society to build a sustainable and comprehensive strategy to combat the drug phenomenon.

ملخص: يتناول هذا البحث ظاهرة المخدرات في إقليم كوردستان العراق بوصفها أحد أبرز التحديات المعاصرة التي تهدد الأمن المجتمعي على المستويات كافة وبالذات الصحي والاقتصادي في المنطقة، ويسلط الضوء على الأبعاد القانونية، الأمنية، والصحية والاجتماعية المرتبطة بها. من خلال تحليل مقارن بين قانون الإقليم رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ وقانون المخدرات الاتحادي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، يحاول البحث عرض الفجوات التشريعية واختلاف الرؤى العقابية والعلاجية في معالجة هذه الظاهرة. كما يتطرق البحث الى أدوار المؤسسات الأمنية كمديرية مكافحة المخدرات، وجهاز الآسايش (Asaish)، وحرس الحدود، بالإضافة إلى دور القضاء، ووزارات الصحة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية، إلى جانب إسهامات المنظمات غير الحكومية في الوقاية وإعادة التأهيل.ويعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي يستند إلى مراجعة النصوص القانونية، وتحليل البيانات الرسمية، وتقييم البنية المؤسساتية والتنسيق بين الجهات المعنية. وتخلص الدراسة إلى أن غياب التكامل التشريعي والتنسيق المؤسسي يشكلان عائقين رئيسيين أمام فاعلية جهود مكافحة المخدرات، وتوصي بضرورة توحيد الأطر القانونية، وإنشاء آليات دائمة للتنسيق، وتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني لبناء استراتيجية مستدامة وشاملة للتصدي لظاهرة المخدرات.

المقدمة : شهد إقليم كوردستان العراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين تحولات سياسية وأمنية واقتصادية عميقة كان لها أثر مباشر في تعزيز مجموعة من التحديات غير التقليدية، أبرزها ظاهرة انتشار المخدرات التي باتت تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة. وقد تعمقت هذه الظاهرة بسبب عوامل متعددة، من بينها الأوضاع الاقتصادية المتردية، والهشاشة في ضبط الحدود الإقليمية، والاضطرابات الأمنية التي خلّفتها مرحلة ما بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق. في مواجهة هذه التحديات، عمدت السلطات الحكومية في إقليم

كوردستان إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات المؤسسية والقانونية، فضلاً عن تبني سياسات اجتماعية وصحية متكاملة تهدف إلى مكافحة انتشار المخدرات وتقليل تداعياتها على المجتمع, إذ تشير بيانات الأمم المتحدة إلى ارتفاع ملحوظ في كميات المخدرات المضبوطة خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي مصادرات الحبوب المخدرة في الإقليم ١,٣٨٥ طناً عام ٢٠٢٣ مقارنةً بـ٠,٢٢٣ طناً عام ٢٠١٩، بما يعادل زيادة تقارب سبعة أضعاف. [١]ويعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي الإستراتيجي للإقليم كحلقة وصل رئيسة ضمن «الممر الشمالي» الذي يمتدّ من إيران إلى تركيا وسوريا، ما منح تنظيمات التهريب بديلاً حيوياً لتفادي الضغوط الأمنية على الحدود الرسمية. [٢]

وتتسم جهود مكافحة المخدرات في الإقليم بطابعٍ متعدد الأبعاد، حيث عملت السلطات على بناء إطار مؤسسي متكامل يجمع بين الجوانب الأمنية، والقانونية، والصحية، والاجتماعية. وقد بادرت وزارة الداخلية في إقليم كوردستان بتشكيل أقسام متخصصة ضمن هيكلية مديريات الشرطة لمواجهة تجارة وتعاطي المخدرات، إلى جانب تعزيز الدور الرقابي على المنافذ الحدودية لضبط عمليات التهريب. ومن الناحية القانونية، تم سن وتفعيل القوانين ذات الصلة بتجريم المخدرات وتشديد العقوبات على المتاجرين بها، وذلك لتعزيز الردع العام والخاص على حد سواء. كذلك، تولت وزارة الصحة مهام التوعية الصحية والعلاجية من خلال إنشاء مراكز خاصة للعلاج والتأهيل، بالإضافة إلى الدور التوعوي الذي تضطلع به وزارة التربية في المؤسسات التعليمية.

ستهدف هذا البحث تقديم قراءة تحليلية متكاملة للإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة المخدرات في إقليم كوردستان، من خلال مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول الإطار القانوني من خلال دراسة قانون الإقليم رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، المقارن مع قانون الاتحادي العراقي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، لاستخلاص نقاط القوة والقصور في تعريف الجرائم والعقوبات ونطاق صلاحيات الجهات القضائية والأمنية. أما المبحث الثاني، فيُسلِّط الضوء على البنية المؤسساتية المحلية، بدءاً من مديرية مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية ومديريات الشرطة في المحافظات، مروراً بدور جهاز الآسايش، ووصولاً إلى قوات أمن الحدود والجهات المساندة في الوقاية والتأهيل، مع تحليل آليات التنسيق والتعاون الداخلي والإقليمي ومدى كفاءتها في حملات الضبط والتحقيق وإعادة تأهيل المتعافين.

أهمية البحث:تبرز أهمية الدراسة في قدرتها على تجميع البُعدين القانوني والمؤسسي ضمن قراءة واحدة تبيّن الثغرات التشريعية بين التشريع الإقليم وقانون المخدرات الاتحادي، وتوضح نقاط التداخل والفراغ في صلاحيات الأجهزة الأمنية. كما يقدّم البحث إطاراً واقعياً لطبيعة التنسيق

الميداني بين مديريات الشرطة والأسايش وقوات الحدود، مع رصد دور الجهات المساندة في الوقاية والعلاج. هذه الرؤية المتكاملة تُسهم في توجيه صانعي القرار نحو تحديث القوانين وتعزيز البروتوكولات المشتركة، ودعم الجمعيات المحلية لتنفيذ برامج تستجيب لخصوصيات المجتمع الكوردستاني.

اهداف البحث:يهدف البحث إلى تحليل المقارنة بين قانون إقليم كوردستان رقم(١)/٢٠٢٠وقانون المخدرات الاتحادي رقم(٥٠)٢٠١٧لاستكشاف أوجه القوة والقصور في كلّ منهما؛ وتفكيك هيكلية الأجهزة الأمنية المسؤولة عن مكافحة المخدرات وزارة الداخلية ومديرية مكافحة المخدرات،وجهاز الآسايش،وقوات أمن الحدود لفهم آليات التنسيق الفعلي بينها؛ثمّ تقييم فعالية الإجراءات العملية من الضبط الميداني إلى برامج الوقاية والتأهيل؛واقتراح توصيات عملية لتوحيد الجهود القانونية والتنفيذية والمجتمعية

فرضية البحث: تفترض الدراسة أنّ تفاوتَ التعاريف والعقوبات بين التشريع الإقليمي والاتحادي إلى جانب محدودية آليات التنسيق المؤسسي يحدّان من فاعلية جهود مكافحة المخدرات في الإقليم، وأنّ معالجة هذه الفجوات التشريعية والبنية المؤسسية ستنعكس إيجابياً على معدلات الضبط والوقاية وإعادة الإدماج.

سؤال البحث: إلى أي مدى يؤثر الاختلاف التشريعي بين قانون إقليم كوردستان رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ وقانون المخدرات الاتحادي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ على فاعلية مكافحة المخدرات في الإقليم، وكيف يمكن تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية (وزارة الداخلية ومديرية مكافحة المخدرات، وجهاز الآسايش، وقوات أمن الحدود) لتحقيق استجابة ميدانية وقانونية أكثر فعالية؟

منهج البحث:يتبنّى البحث المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على تحليل نقدي للنصوص القانونية الصادرة عن برلمان الإقليم والبرلمان الاتحادي، ودراسة هيكلية ووظائف المؤسسات الأمنية من خلال مراجعة التقارير الرسمية والمقابلات مع كوادر هذه الأجهزة. كما يستند إلى تحليل إحصائي لبيانات مصادرات المخدرات وتقارير حملات الضبط، لاستكشاف العلاقة بين الإطار التشريعي والتنفيذ الميداني

المبحث الاول: الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في إقليم كوردستان العراق

تُعد قضية المخدرات من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما تحمله من أبعاد أمنية، واقتصادية، وصحية، واجتماعية معقدة. وفي السياق العراقي عمومًا، وإقليم كوردستان العراق خصوصًا، برزت هذه الظاهرة بشكل متسارع خلال العقود الأخيرة، مدفوعةً بجملة من

العوامل السياسية والاقتصادية التي أفرزتها تحولات ما بعد عام ٢٠٠٣. ونتيجة لذلك، أصبحت الحاجة إلى بناء إطار قانوني متين لمكافحة المخدرات أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

يكتسب الإطار القانوني أهمية مزدوجة في هذه القضية: فمن جهة، يُعد بمثابة الأداة الرئيسية لضبط السلوكيات المرتبطة بالمخدرات، سواء في جانب التهريب أو التعاطي أو الاتجار. ومن جهة أخرى، يُشكل مرآة لمدى قدرة السلطة السياسية على الاستجابة للتهديدات المعقدة بطريقة منظمة ومستدامة. ومع ذلك، فإن الواقع القانوني في إقليم كوردستان يكشف عن تحديات لا يُستهان بها، سواء على مستوى قدم النصوص المعمول بها، أو على مستوى الفجوات التشريعية التي أفرزتها المتغيرات الدولية والإقليمية.

الفرع الاول: القوانين والتشريعات المحلية النافذة

شهد العراق بشكل عام، وإقليم كوردستان على وجه الخصوص، تطورات قانونية مهمة في إطار مكافحة المخدرات، حيث يعود الاهتمام القانوني بهذه القضية إلى عقود مبكرة من تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ صدر أول قانون في هذا المجال وهو **قانون العقاقير الخطرة رقم (١٢) لسنة ١٩٢٧**، الذي وضع حجر الأساس لتشريعات مكافحة المخدرات في العراق، وتلاه بعد ذلك القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ والذي تم تعديله لاحقًا بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٧، حيث تميز هذا الأخير بالتشديد على العقوبات القانونية بحق المتاجرين بالمخدرات والمتعاطين لها، مع تركيزه على الجانب العقابي والجزائي للجرائم المتعلقة بالمخدرات شهدت الفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ حالة من الضعف في إنفاذ القانون بسبب انهيار المؤسسات الأمنية نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق، مما أدى إلى اتساع الثغرات التي استغلها المتاجرون بالمخدرات، ومع تصاعد خطورة هذه الظاهرة، صدر القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ الخاص بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، والذي يُعد من أشمل القوانين في تاريخ العراق الحديث في هذا المجال، حيث اشتمل على بنود شاملة ومتكاملة تُركز على الوقاية والمكافحة، إلى جانب إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات، وفرض عقوبات صارمة تصل للسجن المؤبد والإعدام في الجرائم الخطيرة. [٣]

بعد عام ١٩٩١، وبعد انتفاضة الشعب الكوردستاني في الإقليم، بقي الإقليم يطبق التشريعات العراقية الاتحادية المتعلقة بالمخدرات، بل استمر العمل بالقانون العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥، مع إدخال بعض التعديلات الإجرائية والتطبيقية بناءً على الحاجة المحلية ومن ثم بعد ٢٠٠٣ وتثبيت الفدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، حصل الإقليم على مساحة واسعة من الحرية التشريعية. [٤] كما جاءت في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ان إقليم كوردستان يعد كيانًا إداريًا وسياسيًا يتمتع بصلاحيات تشريعية واسعة بموجب المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق

لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص بوضوح على حق الأقاليم في "إنشاء وتنظيم قوات الأمن الداخلي" و"صياغة التشريعات المحلية بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي. وبموجب هذا الإطار الدستوري، بات لإقليم كوردستان هامش من الاستقلال في صياغة سياساته الاجتماعية والأمنية، بما في ذلك السياسات الخاصة بمكافحة المخدرات[٥]. شهد إقليم كوردستان العراق في السنوات الأخيرة محاولات حثيثة لتحديث الإطار التشريعي الخاص بمكافحة المخدرات، استجابةً لتفاقم الظاهرة وتحوّلها إلى تهديد متعدد الأبعاد يمس الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والصحي في الإقليم. فقد أدركت السلطات الكردية أن القوانين السارية، المستمدة في معظمها من التشريعات العراقية الاتحادية مثل قانون مكافحة المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧، لا تفي بكامل متطلبات المرحلة، ولا تعكس خصوصية الإقليم من حيث التحديات الجغرافية والسياسية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، بدأت حكومة الإقليم، عبر لجان قانونية وأمنية مشتركة، بمراجعة وتعديل بعض البنود القانونية بما يضمن تشديد العقوبات على المتاجرين والمروجين، مع وضع تمييز قانوني أكثر وضوحًا بين المتعاطين والمدمنين بوصفهم حالات علاجية وليست فقط جنائية. إحدى المبادرات البارزة تمثلت في إعداد مسودة قانون خاص بالإقليم لمكافحة المخدرات، تهدف إلى مواءمة السياسة العقابية مع الجهود الوقائية والعلاجية، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية كالمكتب الأممي المعني بالمخدرات والجريمة وبمشاركة فاعلة من وزارات الصحة والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية. وقد أُدرج في هذه المسودة بنود تتعلق بإنشاء مراكز تأهيل رسمية داخل المحافظات، وتعزيز دور التوعية في المدارس والجامعات، وتسهيل التعاون القضائي بين إقليم كوردستان وبغداد في ما يتعلق بقضايا التهريب العابر للمناطق. كما تضمنت التعديلات المقترحة تنظيمًا أكثر دقة للإجراءات القضائية في قضايا الإدمان، بما يضمن احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، ويفتح المجال أمام تطبيق بدائل العقوبات، مثل برامج العلاج الإلزامي أو المراقبة الصحية.[٦] و قد أصدرت الإقليم **القانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠**، الخاص بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كوردستان، والذي مثل نقلة نوعية في إطار التشريعات المحلية، حيث تضمن تأسيس لجان ومراكز متخصصة في مختلف المحافظات، والتأكيد على الجوانب التوعوية والتثقيفية، وإنشاء مراكز تأهيل المدمنين ضمن معايير صحية وإنسانية متطورة.[٧]

الفرع الثاني: مقارنة بين التشريعات في الإقليم وقانون مكافحة المخدرات العراقي الاتحادي.

تُعد مكافحة المخدرات من القضايا الحيوية التي تواجه الدول والمجتمعات، وتتطلب تشريعات فعّالة تتناسب مع التحديات المتغيرة في العراق، وبالأخص في إقليم كوردستان، تم تطوير قوانين

خاصة لمواجهة هذه الظاهرة، مما يستدعي دراسة مقارنة بين التشريعات الاتحادية والإقليمية لفهم الفروقات والتشابهات، وتحديد مدى التزام الإقليم بالقوانين الاتحادية. في عام ٢٠١٧، أصدر مجلس النواب العراقي القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، المعروف باسم "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ."يهدف هذا القانون إلى تطوير أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتكثيف الإجراءات للحد من انتشارها، وضمان التنفيذ الفعّال للمعاهدات الدولية ذات الصلة. [٨]

اولا: قانون رقم(٥٠) لسنة ٢٠١٧ لقانون الاتحاد العراقي ابرز ملامح قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧:[٩]

١- الهيئات المختصة

- أنشأ القانون **الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية**)المادة ٤)، التي تتولى رسم السياسات العامة والتنسيق بين الجهات المعنية.
- تضم هذه الهيئة ممثلين من وزارة الصحة، الداخلية، العدل، التعليم العالي، الدفاع، الأمن الوطني، وغيرها

٢- .تنظيم التعامل مع المواد المخدرة

- وضع القانون نظامًا دقيقًا للجداول (من الجدول الأول إلى الرابع) لتصنيف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، بحسب خطورتها ودرجة الإدمان عليها (المواد ٢ و٣.)
- ألزم الجهات الطبية والمؤسسات الصحية بترخيص خاص لحيازة هذه المواد أو استخدامها(المواد١٧-٢٠)

٣- العقوبات

- **المادة ٢٧** :تعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الاتجار.
- **المادة ٢٨** :تنص على الحبس المؤبد وغرامة من ١٠ إلى ٣٠ مليون دينار لكل من أنتج أو صنع أو امتلك مواد مخدرة بقصد الاتجار أو التوزيع.
- **المادة ٤٠** :تعاقب من تعاطى مواد مخدرة بالسجن أو الإيداع في مؤسسة صحية للعلاج، حسب قرار المحكمة ومدة الإدمان.

٤- التركيز على الجانب الوقائي والعلاجي

- نص القانون على إمكانية إحالة المدمنين إلى **مراكز إعادة التأهيل** بدلًا من السجن، في حال ثبت أنهم ضحايا الإدمان وليسوا تجارًا.

- شدد على ضرورة إنشاء مراكز علاجية وتأهيلية، خاصة في المحافظات ذات المعدلات العالية لتعاطي المخدرات.

بينما يعمل إقليم كوردستان العراق حاليًا بموجب قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، والذي يُعد الإطار التشريعي الأساسي في مجال مكافحة المخدرات داخل الإقليم .تم إقرار هذا القانون من قبل برلمان كوردستان ليعكس خصوصية التحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجه الإقليم، مع مراعاة التنسيق مع القوانين الاتحادية. [١٠]ووفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، يتمتع إقليم كوردستان بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية واسعة، مما يتيح له إصدار قوانين خاصة به في مجالات معينة، بما في ذلك الصحة والأمن الداخلي .ومع ذلك، يجب ألا تتعارض هذه القوانين مع الدستور الاتحادي .فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، فإن إصدار الإقليم لقانون خاص به لا يتعارض مع الدستور، طالما أنه لا يتناقض مع المبادئ الدستورية العامة

ثانيا: قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ لإقليم كوردستان العراق أبرز ملامح قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠:

١- **تصنيف الجرائم** :يفرق القانون بين المتعاطين والتجار، حيث يُعامل المتعاطي كحالة علاجية مع إمكانية فرض عقوبات مخففة، بينما يُواجه التاجر بعقوبات أشد تصل إلى السجن المؤبد أو المؤقت، بالإضافة إلى غرامات مالية كبيرة.

٢- **العقوبات** :تنص المادة (٢٦/أولاً) على أن عقوبة المتاجرة بالمخدرات قد تصل إلى السجن المؤبد أو المؤقت، مع غرامة لا تقل عن ٣٠ مليون دينار ولا تزيد عن ٩٠ مليون دينار .أما المادة (٣٠) فتحدد عقوبة التعاطي بالحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات، وغرامة مالية تتراوح بين ٥ إلى ١٠ ملايين دينار، مع مراعاة السلطة التقديرية للقاضي بناءً على ظروف المتهم وسجله الجنائي.

٣- **التحديثات التشريعية** :يُظهر القانون توجهًا نحو تحديث الإطار القانوني لمكافحة المخدرات، مع التركيز على التمييز بين المتعاطين والتجار، وتوفير برامج علاجية وتأهيلية للمدمنين، بالإضافة إلى تشديد العقوبات على المتاجرين.

اوجه التشابه والاختلاف بين القانون الاتحادي العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ وقانون إقليم كوردستان رقم (١) لسنة ٢٠٢٠

رغم أن كلا القانونين، الاتحادي والإقليمي، يتناولان تنظيم ومكافحة ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، إلا أن الفحص الدقيق لنصوصهما يكشف عن تمايز جوهري في الرؤية القانونية والفلسفة

الجنائية المعتمدة، وذلك في سياق إطار دستوري يسمح بالتعدد التشريعي ضمن النظام الفيدرالي العراقي. ورغم هذا التمايز، إلا أن هناك نقاط التقاء تشريعي مهمة بين القانونين، تجعل منهما في نواحٍ كثيرة امتدادًا للالتزامات الدولية للدولة العراقية بمستوياتها المختلفة.

على صعيد **أوجه الشبه**، يلاحظ أن القانونين يشتركان في الأهداف العامة التي تتمثل في الحد من انتشار المواد المخدرة، وتنظيم استعمالها للأغراض الطبية والعلمية، وتجريم الاتجار والترويج غير المشروع. كلا القانونين يُظهر التزامًا صريحًا بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨*، مما يتجلى بوضوح في اعتماد القانونين على تصنيف المواد المخدرة ضمن جداول مشابهة (الجدول الأول حتى الرابع)، تنظم درجات الخطورة والتداول.[١١] وفي كلا القانونين، هناك اعتراف قانوني بأن التعامل مع المخدرات لا يقتصر على العقوبة فقط، بل يشمل جوانب تتعلق بالتأهيل والعلاج، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة[١٢] فعلى سبيل المثال، ينص **القانون الاتحادي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧** في مادته (٢٧) على أن":يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من استورد أو صدر أو جلب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد الاتجار أو الترويج[١٣]"...وهي نفس الروح التي يكررها **قانون كوردستان رقم (١) لسنة ٢٠٢٠** في مادته (٢٨) التي تنص على:يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت وبغرامة لا تقل عن عشرة ملايين دينار كل من ارتكب فعلًا يتعلق باستيراد أو تصنيع أو تهريب المواد المخدرة بقصد الاتجار[١٤]"

في حين يتجلى التشابه كذلك في إشراك الجهات الصحية، الأمنية، والقضائية في عمليات التنفيذ والتنسيق، حيث نص القانونان على تشكيل هيئات متخصصة تُعنى بوضع السياسات العامة وتنفيذها؛ ففي القانون الاتحادي وُجدت "الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية"، بينما نص قانون الإقليم على تشكيل "الهيئة العليا لمكافحة المخدرات في إقليم كوردستان" برئاسة وزير الداخلية.

أما فيما يخص **أوجه الاختلاف**، فإنها تتضح بجلاء في المستوى الفلسفي والتنفيذي الذي يتبناه كل من القانونين. فالقانون الاتحادي، وبخاصة في مواده من (٢٥ إلى ٤٠)، يُظهر بوضوح هيمنة النزعة العقابية على البنية القانونية، حيث إن معظم المخالفات تُقابل بعقوبات جسيمة تصل إلى الإعدام، ولا يمنح القانون إلا حيّزًا محدودًا لما يُعرف بالمعالجة التأهيلية. أما **قانون كوردستان**، فيتخذ منحًى أكثر إنسانيًا وعقلانيًا، إذ يُعطي الأولوية لبرامج التأهيل النفسي والاجتماعي للمدمنين، ويعترف صراحة بأن الإدمان مرض وليس فقط انحرافًا جنائيًا.

ويبرز هذا التوجه الإنساني في المادة (٣١) من قانون كوردستان، التي تنص على أن":للمحكمة، بناءً على طلب المتهم أو ذويه، إحالة المدمن إلى مراكز العلاج والتأهيل، إذا ثبت أنه يتعاطى لأغراض شخصية، وأنه غير متورط في الاتجار أو الترويج، ويُعفى من العقوبة في حال إتمامه البرنامج العلاجي بنجاح".وهذا على خلاف القانون الاتحادي الذي لا يمنح المحكمة صلاحية واسعة في الإحالة للعلاج، إلا وفق شروط ضيقة وفي حالات معينة، مما يكرّس النموذج الجزائي الكلاسيكي.

من زاوية أخرى، يُظهر قانون كوردستان توجهًا لا مركزيا في إدارة ملف المخدرات، عبر منح السلطات المحلية (في المحافظات) أدوارًا مباشرة في تطبيق القانون، وتأسيس مراكز توعية وتأهيل على مستوى كل محافظة، خلافًا للقانون الاتحادي الذي يُبقي عملية التنفيذ والتنسيق محصورة في نطاق الحكومة المركزية. وفي المحصلة، يُمكن القول إن القانونين يعكسان نمطين مختلفين من التفكير القانوني: القانون الاتحادي يُمثل امتدادًا لفلسفة تقليدية تعلي من شأن الردع العام والضبط الأمني، في حين أن قانون كوردستان يتجه نحو مقاربة شاملة ترتكز على العلاج، وإعادة الإدماج، والتوعية المجتمعية. ومع أن كلا المقاربتين لهما وجاهة في السياق العراقي المتعدد التحديات، إلا أن التحليل الأكاديمي يميل إلى تأييد النهج المتوازن الذي لا يهمل العقوبة ولكنه يمنح الأولوية للعلاج والوقاية، وهو ما يقترب إليه قانون كوردستان بشكل أوضح. ومع ذلك، تبقى الحاجة قائمة إلى تنسيق حقيقي بين القانونين، بما يضمن التكامل لا التنازع، خصوصًا في ظل طبيعة التهديدات التي تتجاوز الحدود الجغرافية والإدارية.

المبحث الثاني: المؤسسات الأمنية ومكافحة المخدرات في إقليم كوردستان العراق

في ظل تعاظم خطر المخدرات في العراق عمومًا وإقليم كوردستان على وجه الخصوص، لم تعد المواجهة الأمنية لهذه الظاهرة ترفًا إجرائيًا، بل تحوّلت إلى ضرورة وطنية تفرض على السلطات أن تؤسس بنيتها الأمنية وفق مقاربات تخصصية قادرة على التعاطي مع التعقيدات التي تطرحها شبكات التهريب والترويج والاستهلاك. وإذا كان الأمن في فترات ما بعد ٢٠٠٣ قد تمحور حول مكافحة الإرهاب والتطرف، فإن ما تفرضه المخدرات اليوم من تهديد صامت على النسيج المجتمعي يجعل من الضروري فهم كيف بُنيت الوحدات الأمنية المتخصصة في مكافحة المخدرات داخل منظومة إقليم كوردستان، وما هو موقعها ضمن هياكل الدولة، وكيف طورت من أدواتها. [١٥]

تعود البدايات الأولى لتشكيل وحدات مكافحة المخدرات في إقليم كوردستان إلى تسعينيات القرن الماضي، حين بدأت الإدارة الذاتية الناشئة آنذاك بتأسيس جهاز شرطة داخلي يعالج الجرائم

اليومية في ظل غياب المؤسسات الاتحادية في الإقليم. ومع أن تلك الفترة لم تشهد ظاهرة انتشار مخدرات واسعة النطاق، إلا أن بعض الجرائم ذات الصلة دفعت إلى إفراد كوادر شرطية لمتابعة مثل هذه القضايا، وإن بشكل غير منظم أو احترافي. إلا أن المنعطف الحقيقي في بناء البنية التخصصية لمكافحة المخدرات جاء بعد عام ٢٠٠٣، حين شهد الإقليم نوعًا من الاستقرار النسبي، تزامن مع تدفق واسع للمواد المخدرة عبر الحدود، لا سيما من إيران وسوريا، بفعل ضعف الرقابة الاتحادية ومرونة الحدود الجغرافية بين الإقليم والدول المجاورة. في هذا السياق، أُنشئت مديريات ومكاتب خاصة بمكافحة المخدرات ضمن هيكل الشرطة العامة التابعة لوزارة الداخلية في حكومة الإقليم. وقد تبنت هذه التشكيلات، منذ تأسيسها، آليات عمل مستقاة من التجارب الدولية، ولكنها تأقلمت أيضًا مع بيئة كوردستان الجغرافية والاجتماعية. وتوزعت هذه الوحدات على مستوى المديريات العامة في المحافظات الثلاث الكبرى (أربيل، السليمانية، دهوك)، إلى جانب إنشاء مكاتب فرعية في الأقضية والنواحي، تابعة إداريًا لمديريات الشرطة المحلية ولم تكن هذه الوحدات مستقلة من الناحية الهيكلية، بل عملت ضمن الإطار الأوسع للشرطة الجنائية، لكنها حازت على تدريبات إضافية في مجال التعامل مع المواد المخدرة، والتحقيقات ذات الصلة، وجمع المعلومات المرتبطة بشبكات التهريب[١٦].

وقد تميزت وحدات مكافحة المخدرات في الإقليم بطابعها العملياتي، حيث كُلفت بمهام تتجاوز التحقيق الجنائي التقليدي، لتشمل التنسيق مع الأجهزة الاستخبارية، وتنفيذ مداهمات حساسة ضد شبكات منظمة، والعمل الميداني على الحدود والمنافذ غير الرسمية. وكان لافتًا أن هذه الوحدات لم تكتف بالدور الشرطي البحت، بل بدأت بالتدريج في بناء علاقات مع القضاء والمؤسسات الصحية والاجتماعية، ضمن رؤية تتسق مع التوجه العالمي الذي يرى أن مكافحة المخدرات ليست مجرد مسؤولية أمنية، بل منظومة متعددة الأطراف. تعاونت هذه الوحدات بشكل مباشر مع جهاز الأسايش، وهو القوة الأمنية العليا في الإقليم، خصوصًا في الملفات المعقدة التي تتطلب قدرًا عاليًا من السرية أو التنسيق بين عدة محافظات. وقد لوحظ أن بعض القضايا الكبرى، مثل ضبط كميات ضخمة من الكريستال ميث أو إلقاء القبض على شبكات تهريب إقليمية، لم تكن لتُحسم دون التنسيق الوثيق بين الأسايش وفرق مكافحة المخدرات الميدانية.ورغم أن الأسايش ليست جهة شرطية تقليدية،إلا أن مهماتها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والمهددات العابرة للحدود جعلت من حضورها عنصرًا مكملًا للوحدات التخصصية التابعة للشرطة.[١٧]

من الناحية القانونية، لم يكن تأسيس هذه الوحدات وليد فراغ تنظيمي، بل استند إلى إطار قانوني محلي يتمثل في قانون وزارة الداخلية لإقليم كوردستان رقم (٢) لسنة ٢٠٠٩، الذي منح الوزارة صلاحية إنشاء تشكيلات متخصصة، واعتبر مكافحة الجرائم المرتبطة بالمخدرات من ضمن المهام الأساسية الموكلة إلى أجهزتها. وقد حددت المادة الثالثة من القانون أن من مسؤوليات الوزارة "مكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، بما في ذلك تهريب وترويج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية كما أصدرت الوزارة مجموعة من اللوائح التنظيمية الداخلية التي حددت عدد الوحدات، واختصاص كل منها، ومسؤوليات الضباط العاملين فيها، وكيفية التعاون مع الجهات الأخرى الأمنية والقضائية والصحية[١٨].

مع ذلك، تُواجه هذه الوحدات تحديات بنيوية وميدانية عديدة. فمن جهة، تعاني من نقص في الكوادر المدربة تدريبًا متخصصًا على أساليب التهريب الحديثة، خصوصًا في ظل التحول نحو المواد المخدرة الصناعية التي يصعب كشفها بالوسائل التقليدية. ومن جهة ثانية، يفتقر العديد من المراكز التابعة لها إلى تجهيزات متطورة من حيث المختبرات الجنائية أو أدوات التحليل السريع للمواد المشبوهة. أما من الناحية المعلوماتية، فلا تزال آلية تبادل البيانات مع الجهات الأمنية في الدول المجاورة ضعيفة، ما يجعل القدرة على تتبع الشبكات العابر للحدود أمرًا معقدًا. وقد أشار تقرير رسمي صادر عن وزارة الداخلية في حكومة الإقليم لعام ٢٠٢٢ إلى أن هناك فجوة في قدرة وحدات المكافحة على "رصد تحركات المخدرات الصناعية عبر الممرات غير الرسمية، وخصوصًا على الحدود مع إيران، حيث تنشط مجموعات تهريب محمية من قبل ميليشيات منظمة رغم هذه التحديات، فقد أحرزت هذه الوحدات تقدمًا لافتًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، سواء على مستوى عدد القضايا التي تم التعامل معها، أو نوعية الشبكات التي تم تفكيكها. ووفقًا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن قسم الإحصاء الجنائي في وزارة الداخلية، فقد سُجّل خلال عام ٢٠٢٢ وحده ضبط أكثر من ٢٥٠ كغم من مواد مخدرة، وإلقاء القبض على أكثر من ١٢٠٠ متهم في قضايا تتراوح بين الحيازة والترويج والتهريب، في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك .[١٩]

الفرع الاول: هيكل الأجهزة الأمنية المختصة

في إقليم كوردستان العراق، باتت معالجة ظاهرة المخدرات من اختصاصات مجموعة من المؤسسات التي تشكل شبكة أمنية وصحية وقضائية متكاملة، وإن اختلفت صلاحياتها وأطر عملها. وفي طليعة هذه المؤسسات تأتي **مديرية مكافحة المخدرات** التابعة مباشرة لوزارة الداخلية في حكومة الإقليم، والتي تأسست بقرارٍ رسمي صدر عام ٢٠٠٥ لتتولى مهمة ضبط شبكات

التهريب والتحقيق الجنائي في حيازة وترويج المواد المخدرة. ارتكزت هذه المديرية منذ تأسيسها على هيكل تنظيمي اشتمل على أقسام لتحريات الميدان والعمليات الخاصة والتحليل المعلوماتي ودعم المختبرات، وقد وُضعت لهذه الأقسام لوائح داخلية تمنحها صلاحية إصدار أوامر الضبط والتفتيش، والتنسيق مع الجهات القضائية لإحالة المتهمين وفق الضمانات القانونية المعتمدة, إلى جانب المديرية، يلعب **جهاز الأسايش** دورًا استخباراتيًا أوسع تتجاوز صلاحيته المراقبة الداخلية الاعتيادية؛ فقد منح القانون الصادر عام ١٩٩٢ هذا الجهاز حق تتبع نشاطات الجماعات الإجرامية المنظمة، ومنها شبكات تهريب المخدرات العابرة للحدود، وتفتيش المخابئ وتنفيذ عمليات مداهمة سرية بالتنسيق مع المديرية المركزية للمخدرات. يمنح هذا التداخل بين وزارة الداخلية ورئاسة الإقليم أحيانًا صفة الازدواجية، غير أن التنسيق العملي المُشترك عبر لجان دورية وُضعت لحل النزاعات الصلاحية قد قلل من الإشكالات وعزّز وتيرة العمليات المشتركة.

أما **الشرطة المحلية**، التي تأسست بوصفها الجهاز الشرطي الرئيسي في الإقليم بموجب قانون عام ٢٠١٢، فأسست "وحدات شرطة مجتمعية" ذات مهام ميدانية واجتماعية تتفاعل مع قضايا التعاطي المبكر داخل الأحياء وضبط الحالات الصغيرة للمتعاطين، قبل إحالتها إلى مديرية مكافحة المخدرات. وقد أدخلت هذه الوحدات بروتوكولات تعاون مع وزارة التربية لإجراء حملات توعية مدرسية حول مخاطر المخدرات، ما يكشف عن توجهٍ جديد يجعل من الشرطة شريكًا وقائيًا قبل أن تكون جهة عقابية.[٢٠]

١- **وزارة الداخلية ومديريات الشرطة ودورهما في المكافحة** تضطلع وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان بدور محوري في إدارة جهود إنفاذ قانون المخدرات عبر أجهزتها الشرطية المختلفة. وتشرف الوزارة على مديريات الشرطة في المحافظات، بما في ذلك الأقسام المتخصصة بمكافحة المخدرات ضمن تلك المديريات. وعلى الرغم من أن جهاز الأمن (الآسايش) يمسك بالملفات الأكبر للاتجار بالمخدرات، إلا أن الشرطة المحلية هي خط الدفاع الأول في **رصد حالات التعاطي والتجارة على المستوى المجتمعي** .فهي المسؤولة عن المداهمات الروتينية وضبط المتهمين في الأحياء والمدن، وجمع المعلومات الأولية ورفعها للجهات العليا. وفي هذا الصدد، توجد *مديرية عامة لمكافحة المخدرات* تعمل ضمن هيكل مجلس أمن الإقليم وتشرف على تنسيق جهود الشرطة والأمن سويًا.[٢١]

شير إحصاءات رسمية حديثة إلى تصاعد ملحوظ في حصيلة عمليات المكافحة التي تنفذها مديريات الشرطة بالتعاون مع الآسايش. فعلى سبيل المثال، أعلنت **المديرية العامة لمكافحة المخدرات** في الإقليم أنها خلال عام ٢٠٢٤ وحده ألقت القبض على **1311متهمًا** بتعاطي أو

الاتجار منذ بداية العام، من بين هؤلاء، هناك ٦٩٨ متهمًا قبض عليهم تحديدًا بتهمة *الاتجار* وضُبط بحوزتهم نحو ٤٤٤ كغم من المواد المخدرة. هذه الأرقام تمثل زيادة واضحة مقارنة بالسنوات السابقة، وتعكس تكثيف حملات المداهمة والاعتقال. ومن الأمثلة العملية على ذلك، قيام مفارز مكافحة المخدرات في أربيل ودهوك بتنفيذ عملية نوعية في أوائل ٢٠٢٥ أسفرت عن اعتقال ٣٥ تاجر مخدرات (بعضهم أجانب ينشطون ضمن شبكات دولية) وضبط أكثر من ٥١ كغم من مادتيّ الكريستال (الميثامفيتامين) والهيروين. [٢٢] وتمثل هذه العملية *جزءًا* من سلسلة جهود مستمرة، إذ يُذكر أن نحو خُمس نزلاء سجون الإقليم اليوم هم متهمون في قضايا مخدرات (حوالي ١٥٢٧ سجين من أصل ٥٧٠٠)، بينهم ما يفوق ٨٠٠ محكوم بتهمة الاتجار والتوزيع.

جدير بالذكر أن الشرطة في الإقليم لا يقتصر دورها على الجانب *القمعي* فقط، بل تُساهم أيضًا في أنشطة توعوية ووقائية بالتنسيق مع وزارتي الصحة والتربية. إذ تُنظَّم ورش عمل في المدارس والجامعات لتعريف الشباب بمخاطر المخدرات، إضافة إلى جهود إنشاء مراكز إعادة تأهيل للمدمنين بدعم من وزارة الداخلية والجهات الصحية. ويؤكد مسؤولو الداخلية أن تكامل العمل الأمني مع التوعية المجتمعية والعلاج هو النهج الأشمل لاحتواء المشكلةورغم محدودية الإمكانات أحيانًا، أثبتت أجهزة الشرطة قدرتها على التحرك السريع وضبط شبكات ترويج محلية، وهو ما يمثل دعامة أساسية لمهمة مكافحة المخدرات الشاملة في الإقليم. [٢٣]

٢- **جهاز الأمن (الآسايش) ودوره في الرصد والتنسيق** يضطلع جهاز الآسايش بدور مركزي في تعقب شبكات المخدرات الكبرى وقطع خطوط التهريب، جامعًا بين مهام استخبارية عالية المستوى وإجراءات تنفيذية مباشرة .فالآسايش هو جهاز الأمن الداخلي في إقليم كوردستان والمسؤول عن القضايا التي تمس أمن الإقليم، وقد باتت جرائم المخدرات في صدارة هذه القضايا نظرًا لارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة وتهديدها للسلم المجتمعي. يتمتع الآسايش بانتشار واسع عبر مديريات أمن المحافظات والوحدات الإدارية (مثل مديرية أمن السليمانية، أمن أربيل، أمن دهوك، إلخ)، مما يتيح له جمع المعلومات الاستخبارية عن تحركات المهربين والتجار عبر الإقليمكما يمتلك الآسايش وحدات متخصصة في التحري الإلكتروني والمراقبة الميدانية تستخدم التقنيات الحديثة لتعقب شبكات التهريب، بالتنسيق مع الجهات الأمنية الإقليمية والدولي. [٢٤]

وتظهر الإنجازات الأخيرة للآسايش مدى فاعليته في هذا المضمار. ففي إحصائية رسمية أعلنها جهاز الأمن نهاية ٢٠٢٤، تبيّن أنه خلال ذلك العام تمكن من اعتقال ١٠١٩ متهمًا في قضايا مخدرات (٥٢٣ منهم بتهمة التعاطي و٤٥٢ بتهمة الاتجار، إضافة إلى ١٤ متهمًا بالاتجار

الدولي (كذلك نجحت قوات الآسايش بضبط كميات ضخمة من المواد المخدرة تجاوزت 3 أطنان من مواد متنوعة شملت الكريستال والهيروين والحشيش وأكثر من ١٢١ ألف قرص مخدر خلال العام ذاته هذه النتائج جاءت ثمرة عمليات أمنية معقدة، إذ نفّذ الآسايش 23عملية مشتركة بالتعاون مع قوات أمنية أخرى داخل الإقليم وعلى مستوى العراق عمومًاوقد أسفرت تلك العمليات المشتركة عن تفكيك ٢٥ شبكة للإتجار والتهريب، بعضها شبكات دولية كانت تسعى لاستخدام الإقليم (وخاصة محافظة السليمانية) كنقطة عبور للمخدرات[٢٥].

اعتمد الآسايش في نجاحاته على نهج التنسيق متعدد المستويات .فهو ينسّق داخليًا مع مديريات الشرطة ووزارة الداخلية في تنفيذ المداهمات وإحالة المتهمين للقضاء، كما يعمل خارجيًا مع وكالات أمنية اتحادية ودولية. لا يزال الآسايش يواجه تحديات منها الحاجة إلى المزيد من التقنيات المتطورة للكشف المبكر عن المخدرات عبر الحدود والمنافذ، فضلاً عن ضرورة تشديد القوانين لضمان أحكام قضائية رادعة بحق كبار المهربين .ومع ذلك، يبقى الآسايش بجهازه الاستخباري المحترف العمود الفقري لجهود مكافحة المخدرات في الإقليم، خاصة في تفكيك الشبكات الكبيرة التي تتجاوز قدرات أجهزة الشرطة التقليدية. [٢٦]

إن الأسايش والشرطة المحلية، ورغم اختلاف طبيعتهما المؤسسية، يمثلان في الواقع جناحي الاستجابة الأمنية لتهديد المخدرات في كوردستان. فالأسايش، بوصفها الجهة الاستخبارية والتحليلية، تملك قدرة على تتبع الشبكات، واختراق البنى التنظيمية للمهربين. بينما تُعد الشرطة الجهة التنفيذية والإجرائية التي تُنهي المسار القانوني وتُحيله إلى العدالة. هذا التكامل، وإن لم يكن دائمًا منسقًا على النحو المطلوب، إلا أنه أفرز نمطًا كوردستانيا مميزًا في التعامل مع المخدرات، يزاوج بين القوة الوقائية والتحقيق النظامي، وبين الضغط العملياتي والتعامل الاجتماعي مع الظاهرة.

٣- **المديرية العامة لمكافحة المخدرات** تُعد المديرية العامة لمكافحة المخدرات في إقليم كوردستان العراق من أبرز الجهات الأمنية المختصة بمكافحة ظاهرة المخدرات، التي تُعتبر من التحديات الأمنية والاجتماعية الخطيرة في الإقليم. تأسست المديرية لتنسيق الجهود بين مختلف الأجهزة الأمنية، بما في ذلك جهاز الأسايش، لمكافحة تجارة وتعاطي المخدرات، من خلال تنفيذ عمليات أمنية نوعية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني.

تقوم المديرية العامة بمهمات عدة تشمل منع تهريب المخدرات، تعقب شبكات التهريب، ملاحقة المروجين، وتقديم الدعم الفني واللوجستي لفرق مكافحة المخدرات في مختلف المحافظات. ومن خلال استخدام تقنيات استخباراتية متطورة، تنسق المديرية عمليات أمنية دقيقة تستهدف الخلايا

الإجرامية المنظمة وتفكيك شبكات التهريب الدولية التي تمر عبر الحدود العراقية–الكردية. تحتل المديرية موقعًا حيويًا في إطار الأمن القومي المحلي، حيث تتعاون بشكل وثيق مع جهاز الأسايش، الشرطة المحلية، والأجهزة الأمنية الاتحادية، لا سيما جهاز مكافحة الإرهاب. تُظهر البيانات الرسمية للمديرية، خلال السنوات الأخيرة، نجاحات في ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة، إضافة إلى اعتقال عدد من المطلوبين دوليًا ومحليًا. من الإجراءات الأمنية المهمة التي تعتمدها المديرية هي استخدام الرقابة الإلكترونية والمراقبة الحدودية المكثفة، حيث تم تركيب أنظمة مراقبة متقدمة على المعابر الحدودية مع تركيا وإيران وسوريا. وتعمل المديرية على تحسين الكوادر البشرية من خلال دورات تدريبية متقدمة داخل العراق وخارجه، وتوظيف خبراء مختصين في مجال مكافحة المخدرات٢٧. بالإضافة إلى الجانب الأمني، تسعى المديرية إلى تنفيذ برامج توعية وتثقيفية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في الإقليم، حيث أطلقت حملات توعوية في المدارس والجامعات لتثقيف الشباب بمخاطر تعاطي المخدرات. كما تنسق مع مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع وقائية، خصوصًا في المناطق ذات الخطر العالي. تشير التقارير الأمنية إلى أن المديرية تواجه تحديات عدة، من بينها ضعف البنية التحتية، قلة الإمكانات التقنية، وتعقيدات التداخل بين السلطات المحلية والحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى ضغوطات شبكات التهريب الدولية التي تحاول اختراق الحدود. ومع ذلك، تحرص المديرية على تحديث آليات عملها وتوسيع التعاون الإقليمي والدولي. في سياق مواجهة ظاهرة المخدرات، تعتبر المديرية العامة لمكافحة المخدرات نموذجًا للأجهزة الأمنية المتخصصة التي تحاول التكيف مع التحديات المعاصرة للأمن غير التقليدي في إقليم كوردستان. وتعكس جهودها تنسيقًا بين الأمن الداخلي والاعتبارات الصحية والاجتماعية، عبر بناء قدرات شاملة تشمل المنع، الملاحقة، والتوعية.

خلال السنوات الأخيرة، تمكنت المديرية من إحباط العديد من محاولات تهريب المخدرات إلى الإقليم، وذلك بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في الحكومة الاتحادية، مثل جهاز مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية. على سبيل المثال، في أغسطس ٢٠٢٣، أعلنت المديرية عن الإطاحة بعصابة دولية مكونة من ٩ متهمين بتجارة وبيع المخدرات، وضبط بحوزتهم أكثر من ٥٠٠ كغم من المواد المخدرة. كما نفذت المديرية حملات توعية في المدارس والجامعات لتعريف الشباب بمخاطر المخدرات، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في إقليم كوردستان. في نوفمبر ٢٠٢٣، بدأت المديرية حملة توعوية في ١٠٠ مدرسة في أربيل، استهدفت الطلاب والمعلمين للتعريف بمخاطر المخدرات وسبل الوقاية منها .بالإضافة إلى ذلك، قامت المديرية بتطوير نظام رقمي

حديث في مديرية الأدلة والجريمة، يساهم في تسريع إجراءات التحقيق والتوثيق، مما يعزز من فعالية مكافحة المخدرات في الإقليم. [٢٨]

٤- **قوات أمن الحدود ودورها في منع التهريب عبر المنافذ** تلعب قوات أمن الحدود – بما تشمل من حرس حدود وجمارك ووحدات عسكرية مرابطة على التخوم – دورًا حيويًا في اعتراض تدفقات المخدرات ومنع تسربها إلى داخل الإقليم. يمتد إقليم كوردستان على حدود برية طويلة مع دول الجوار، ويمتاز بطوبوغرافيا جبلية وعرة استغلها المهربون تاريخيًا لفتح معابر غير رسمية. وقد أكدت تقارير ميدانية أن أغلبية عمليات تهريب المخدرات إلى الإقليم تمر عبر الممرات الجبلية الوعرة بعيدًا عن أعين السلطات .من هنا، تقع على عاتق قوات حرس الحدود مسؤولية مراقبة هذه المسالك الوعرة إضافة إلى تأمين المنافذ الحدودية الرسمية(مثل معبر إبراهيم الخليل مع تركيا، ومعابر حاج عمران وباشماخ مع إيران، وغيرها. [٢٩]

رغم الجهود المبذولة، يواجه أمن الحدود في الإقليم تحديات جسيمة تتعلق بسعة نطاق الحدود وانتشار المنافذ غير الرسمية. ففي مطلع عام ٢٠٢٥، كشف عضو في لجنة النزاهة بمجلس النواب العراقي عن وجود أكثر من 20منفذًا حدوديًا غير رسمي في إقليم كوردستان تُستخدم لتهريب النفط والسجائر وحتى المخدرات بشكل علني دون رقابة كافية .وقد أحيل هذا الملف إلى القضاء وهيئة النزاهة الاتحادية للتحقيق، وسط اتهامات بأن السلطات الاتحادية لم تتخذ إجراءات حاسمة لمحاسبة المقصرين أو لإلزام حكومة الإقليم بضبط تلك المنافذ. [٣٠]وتعكس هذه المعطيات هشاشة بعض أجزاء الحدود أمام أنشطة التهريب وضعف التنسيق أحيانًا بين بغداد وأربيل في إدارة الملف الحدودي. لذا، دعت الجهات الاتحادية مؤخرًا إلى إجراءات تنسيقية غير مسبوقة لحماية الحدود الشمالية؛ حيث أعلن وزير الداخلية الاتحادي عن تخصيص موارد لإنشاء دوريات ونقاط مراقبة مشتركة بلغ عددها ٣٠ نقطة ودورية حتى الآن، بهدف سد الثغرات في خطوط التهريب عبر الإقليم. [٣١]

وعلى مستوى المنافذ الرسمية، بُذلت جهود لتعزيز قدرات الكشف والتفتيش. فقد أشار خبراء قانونيون في الإقليم إلى ضرورة تزويد المنافذ الحدودية بأجهزة مسح متطورة وتشديد الرقابة لفحص المركبات والبضائع. وبالفعل، شهدت بعض المعابر نصب أجهزة كشف حديثة (كسكانرات الحاويات) وتكثيف التفتيش اليدوي من قبل شرطة الجمارك ووحدات الآسايش المرافقة لهم. وأسفرت هذه الإجراءات عن ضبط عدد من الشحنات الكبيرة قبل دخولها الإقليم؛ منها إحباط محاولة تهريب ١٥ كغم من المخدرات قادمة من سوريا عبر الحدود الغربية في عملية مشتركة بين حرس الحدود العراقي وقوات أمن الإقليم. كما نفذت قوات حرس الحدود والآسايش

عمليات نوعية على الشريط الحدودي مع إيران، تم خلالها ضبط كميات من الأقراص المخدرة قبل توزيعها داخل الإقليم .وتظهر هذه النجاحات أهمية التنسيق الميداني بين مختلف الجهات: فقوات الحدود تؤمن خط الاعتراض الأول، بينما يدعمها الآسايش بمعلومات استخبارية استباقية عن خطط المهربين. ولعل التحدي الأكبر المتبقي يتمثل في السيطرة على المسالك الجبلية غير الرسمية؛ وقد يتطلب ذلك نشر وحدات إضافية من حرس الإقليم، واستخدام التقنيات الجوية (كالطائرات المسيرة) للمراقبة، فضلًا عن التعاون مع سلطات الدول المجاورة لشل حركة التهريب من منابعها. باختصار، يبقى تعزيز أمن الحدود حجر الزاوية في منع تدفق المخدرات، فهو الخط الأول لحماية عمق الإقليم من هذه الآفة. [٣٢]

٥- **المؤسسات الأخرى المعنية بمكافحة المخدرات** على الصعيد الصحي، ترتكز صلاحيات **وزارة الصحة** الإقليمية على قانون الصحة العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٤، الذي أتاح للوزارة فتح مراكز علاج وإعادة تأهيل متخصصة للإدمان، الأمر الذي نفّذت بموجبه مراكز "شاري نارين" و"خانقين" و"سنجار" برامج علاجية قائمة على الجمع بين العلاج النفسي والدعم الاجتماعي[8]. ومن خلال "لائحة مركز علاج السلوك الإدماني" رقم ٣ لعام ٢٠١٥، اكتسبت الوزارة حق متابعة بيانات المتعاطين المحالين من قبل الشرطة أو القضاء، وتقديم تقارير دورية تثبت نسبة الالتزام بالخطة العلاجية وحاجة بعض الحالات لجلسات إضافية، ما جعل حركة تنقل المتعاطين بين السجون والمراكز العلاجية أكثر سلاسة، مقارنة بالإطار الاتحادي الذي يقتصر على المستشفى الحكومي العام دون وجود لوائح منفصلة[٣٣]. بشكل موازٍ، تواصل **وزارة التربية** دورها الوقائي عبر "البرنامج الوطني للتوعية المدرسية" الذي بدأ تطبيقه في ٢٠٢٠، بتمويلٍ مشترك مع منظمة الصحة العالمية، وقد أدرج محتوىً حول مخاطر المخدرات في مناهج الصفوف الثانية عشر، وشمل دورات تدريبية لمعلمي التربية الصحية في المدارس الرسمية والأهلية[9]. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج لا يمتلك سنداً تشريعياً بإصدار قانون منفصل، إلا أن تفعيل "تعليم بلا مخدرات" ضمن دليل وزارة التربية عام ٢٠٢١ أكسبه بعداً قانونياً وجعل من وزارتي التربية والصحة شريكين أساسيين في المرحلة الوقائية[٣٤].

لعب القضاء دوراً محورياً في تعزيز فعالية جهود مكافحة المخدرات في إقليم كوردستان–العراق، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتخصصية التي استهدفت تحسين سرعة الفصل القضائي وجودة الأحكام الصادرة في هذه القضايا. ففي خضم التحديات الأمنية والاجتماعية التي فرضتها ظاهرة انتشار المخدرات بعد عام ٢٠١٤، بادرت السلطات القضائية إلى إصدار قرار مجلس القضاء الأعلى رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٦، والذي نص على إنشاء فروع تحقيق

المخدرات داخل تشكيل محاكم الجنايات في جميع محافظات الإقليم، تخضع لإشراف مباشر من مجلس القضاء الأعلى وتُخوَّل حق استلام القضايا مباشرة من الشرطة والأسايش دون الحاجة إلى إحالة أولية. [٣٥]وقد مكّن هذا التخصص القضاة من التفرغ لبناء قاعدة فقهية واضحة تميّز بين الجرائم المتعلقة بالحيازة الشخصية للتعاطي والجرائم الأوسع نطاقاً كالتهريب والترويج، اعتماداً على مشورة ضباط مكافحة المخدرات وتطبيق معايير إحالة موحدة.

أسهمت فروع تحقيق المخدرات المتخصصة في تسريع الإجراءات القضائية وتقليل التأخيرات المرتبطة بانتظار تحويل القضايا من الجهات الأمنية، ما خفّض من زمن التقاضي وأتاح للضحايا والمتهمين خوض المسار القانوني بشكل أكثر كفاءة. ما عملت هذه الفروع على تنظيم ملفات القضايا وفق معايير موحدة، شملت توثيق الأدلة الجنائية وتقييم خطورة المادة المضبوطة بناءً على تقارير فنية من مختبرات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ما عزز من مهنية التحقيق ورفع من مستوى الثقة في الإجراءات[٣٦].

تلعب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كوردستان دوراً محورياً في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية وإعادة الدمج للمستفيدين من خدماتها، لا سيما الفئات المتضررة من الإدمان على المخدرات. ينبثق هذا الدور من قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ "لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إقليم كوردستان"، الذي ألزم كافة المؤسسات ذات الصلة بالتنسيق المشترك لضمان فعالية التدابير الوقائية والعلاجية. كما تُعنى الوزارة بتنظيم سوق العمل وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي للأفراد ذوي الدخل المحدود وذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الإشراف على مراكز التأهيل الاجتماعي للمُتعافين.٣٧

على المستوى التنفيذي، أطلقت الوزارة وحدات متخصصة ضمن مراكز الإصلاح الاجتماعي في السجون، حيث أنشئت مراكز تأهيل مؤقتة تقدم خدمات طبية ونفسية وإرشادية للنزلاء المتهمين بقضايا مخدرات. وفي خطوة لاحقة، وضعت الوزارة حجر الأساس لبناء مركز تأهيل دائم في شقلاوة بطاقة استيعابية متوقعة تتجاوز المئات، كما تم تدشين مركز توعية وتأهيل للمخدرات في أربيل بإشراف رئاسة الوزراء[4]. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى تسجيل ١,٥٢٧ نزيلاً متهمين بقضايا مخدرات من أصل نحو ٥,٧٠٠ سجين في الإقليم، بينهم أكثر من ٨٠٠ متورطين في الاتجار والترويج. ٣٨

تقوم مراكز التأهيل الاجتماعي على برامج علاجية متكاملة تبدأ بإزالة السموم والتدخل الطبي، تليها جلسات العلاج النفسي والسلوكي، إضافةً إلى إرشاد أسري واجتماعي يهدف إلى إصلاح العلاقات الأسرية المتضررة ويُكمل البرنامج دورات تدريب مهني في حرف مثل الخياطة

والأشغال اليدوية، إلى جانب ورش توعية للوقاية من الانتكاس. وقد أشار أحمد نجم الدين أحمد، مدير عام الإصلاح الاجتماعي في الوزارة العمل و الشؤون الاجتماعي، إلى إنشاء مديرية خاصة بإلغاء الإدمان على المخدرات والأمراض العقلية ضمن هيكل الإصلاح الاجتماعي لتعزيز الأبعاد العلاجية والإرشادية. وعقب استكمال البرنامج، يُحال المستفيدون إلى مديريات التشغيل للحصول على فرص عمل عبر مشاريع صغيرة وقروض ميسرة، لضمان اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي٣٩.

وتلعب المنظمات غير الحكومية دورًا محوريًا في سدّ الفجوات التي لا تستطيع الجهات الرسمية وحدها معالجتها، تُقدّم المنظمات حملات توعوية مركّزة تستهدف الشباب في المدارس والجامعات والأسواق الشعبية، باستخدام مواد إعلامية بلهجات محلية وإقامة ورش عمل تفاعلية يشارك فيها رجال دين ومعلمون وأهالي الطلاب. نظراً لندرة مراكز العلاج الحكومية المتخصصة، تعمل منظمات أهلية مثل مؤسسة بارزاني الخيرية(* Barzani Charity) Foundation – BCFفي نوفمبر من عام ٢٠٢٤، أعلنت المؤسسة، بالتعاون مع منظمة LDSالخيرية الدولية، عن إطلاق مشروع إنشاء أول مركز متخصص في إعادة تأهيل وعلاج مدمني المخدرات في مدينة أربيل، على مساحة تجاوزت ١٣,٠٠٠ متر مربع. يهدف هذا المركز إلى توفير خدمات علاجية شاملة تجمع بين الرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية، مع التركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي للمتعافين. إلى جانب ذلك، يضم المركز برامج وقائية وتوعوية تستهدف الشباب والطلاب في المدارس والجامعات، للتقليل من انتشار ظاهرة التعاطي. يمثل هذا المشروع تحولًا نوعيًا في نهج مؤسسة بارزاني الخيرية، حيث انتقلت من تقديم الدعم الإغاثي التقليدي إلى تبني دور أكثر شمولية يتناول الأسباب الجذرية للتحديات الاجتماعية، ويعمل على تعزيز الصحة النفسية والأمن المجتمعي. ويتزامن المشروع مع دعم رسمي من حكومة إقليم كوردستان، وخاصة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ما يدل على تنسيق وثيق بين القطاع المدني والرسمي في مواجهة تحديات المخدرات. إنّ مساهمة مؤسسة بارزاني الخيرية في هذا المجال تعكس إدراكًا متزايدًا بأهمية العمل المشترك بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل بناء استجابة فعالة ومستدامة لمشكلة المخدرات، التي تؤثر على مختلف مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم. كما يبرز المشروع أهمية تعزيز البنية التحتية العلاجية في كردستان، التي كانت تعاني سابقًا من نقص في المراكز المتخصصة والدعم النفسي الموجه٤٠. وهناك أيضا منظمة بەرگی ژیان* التي قامت بفتح وحدات علاجية ميدانية

توفر جلسات علاج نفسي ودوائياً (علاج ببدائل الأفيون)، إضافة إلى برامج متابعة اجتماعية تساعد المتعافين على إعادة اندماجهم في المجتمع دون وصمة. [٤١]

برز جهود بەرگی ژیان ومنظمة التنمية المدنية (CDO)* في الضغط على برلمان الإقليم لاعتماد قانون مكافحة المخدرات رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، الذي وسّع صلاحيات مراكز العلاج وضمّنه بنودًا للوقاية والتعليم الصحي في المناهج المدرسية . نفّذ هذه المنظمات دراسات استقصائية ميدانية و نظّم هذه المنظمات دورات تدريبية للعاملين في القطاع الصحي والاجتماعي والمتطوعين حول مهارات الإرشاد النفسي وإدارة الأزمات، بالإضافة إلى مشاركة خبراء دوليين في ورش عمل مشتركة لنقل أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الإدمان عالميًا، مما يرفع من كفاءة الاستجابة المحلية. ٤٢

من خلال هذه الأدوار المتكاملة، تمكّنت المنظمات الأهلية في إقليم كوردستان من رفع مستوى الوعي الشعبي، ودعم المتعافين، والمساهمة الفاعلة في صياغة السياسات التشريعية، فضلاً عن توفير بيانات ميدانية موثوقة، وبناء قدرات بشرية مؤهلة. ولولا مرونتها واستقلاليتها، لما أمكن الوصول إلى الشرائح الأكثر عرضة للإدمان ولا لطرح حلول محلية تراعي خصوصيات المجتمع الكردي.

في إطار تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات لمكافحة آفة المخدرات، شكّلت حكومة إقليم كوردستان "اللجنة العليا لمكافحة المخدرات (High/Supreme Committee for Counternarcotics)"

أُعلن عن تشكيلها لأول مرة خلال مؤتمر مكافحة المخدرات الذي انعقد في أربيل بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث شدّد رئيس الوزراء مسرور بارزاني على ضرورة تعاون جميع المؤسسات دولياً ومحلياً[1]. ثم أكّد تشكيلها مجدداً في خطاب بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤، مرفقاً بإنشاء صندوق لتنمية وتأهيل وعلاج المدمنين عمل اللجنة بمقتضى قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، الذي يلزم جميع المؤسسات المعنية بالتنسيق في تطبيقه. تترأسها رئاسة مجلس الوزراء، ويشارك فيها عدد من وزراء الحكومة (كالداخلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية والعمل، المالية والاقتصاد، العدل، التربية والتخطيط)، إلى جانب قيادات الأجهزة الأمنية (جهاز الآسايش، حرس الحدود)، ومدير مديرية مكافحة المخدرات في الإقليم وممثلين عن منظمات دولية (كـ UNODC)ومنظمات مجتمع مدني. ٤٣المهام الرئيسية لهذه اللجنة هي : تنسيق جهود الوزارات والأجهزة الأمنية في مواجهة التهريب والاتجار بالتنسيق مع السلطات الاتحادية. الإشراف على إنشاء وتشغيل "صندوق تنمية وتأهيل المدمنين" بما يوفّر

العلاج والدعم النفسي والاجتماعي. متابعة تنفيذ قانون رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ ووضع استراتيجيات وطنية للوقاية والتوعية. التعاون مع شركاء دوليين ومحليين لتعزيز القدرات الفنية والتدريب على مكافحة المخدرات.

إن دور المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات في إقليم كوردستان–العراق يظهر كنسيج متكامل تتضافر فيه جهود الجهات الأمنية والقضائية والصحية والتربوية. فقد حرصت وزارة الداخلية على ترسيخ مبدأ التخصص عبر مديريات مكافحة المخدرات والأسايش، ما مكّنها من تنفيذ عمليات ضبط ورصد دقيقة للمهربين والمروجين. وبالموازاة، أسهم القضاء الكردي عبر إنشاء فروع تحقيق المخدرات في محاكم الجنايات في توفير مسار قضائي مستقل لقضايا المخدرات، مع التمييز الفقهي بين حيازة التعاطي والجرائم الأوسع نطاقاً[1]. وفي الجانب الصحي، أعطى قانون الصحة العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٤ الحق لوزارة الصحة بفتح مراكز علاج وإعادة تأهيل بالإقليم، حيث جُمعت فيها مقاربات العلاج النفسي والدعم الاجتماعي ضمن لائحة مركز علاج السلوك الإدماني رقم ٣ لسنة ٢٠١٥[2]. ولا يقل دور وزارة التربية أهميةً، فقد أدخلت محتوىً وقائياً في المناهج ومدوّنة "تعليم بلا مخدرات" لتعزيز وعي الأجيال الناشئة بخطورة هذه الظاهرة[3]. بهذا التوزيع المؤسساتي، تتوزع المسؤوليات بحيث يتكامل المسار الأمني مع الإجراءات القضائية والعلاجية والتربوية في إطار يعكس خصوصية الإقليم واحتياجاته.

الخاتمة: خلصت الدراسة إلى أن التصدى لظاهرة المخدرات في إقليم كوردستان يتطلب تكاملاً تشريعياً ومؤسسياً لم يتحقق بعد، إذ إن التباينات بين قانون الإقليم رقم(١)لسنة٢٠٢٠ والقانون الاتحادي رقم (٥٠)لسنة ٢٠١٧في التعاريف واختصاصات الأجهزة صعّبت تنسيق الجهود وأوجدت ازدواجية في الصلاحيات,ورغم نصوصٍ تنشئ هيئات عليا مشتركة، ظل التنسيق شكلياً في غياب آلية قوية لتبادل البيانات وإدارة المعلومات، الأمر الذي استدعى معالجة الفجوات المعلوماتية عبر إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية موحدة تدعم الرصد والتحقيق.

على الصعيد القضائي، أسهمت فروع تحقيق المخدرات المتخصصة في تسريع الإجراءات وتقليل التأخيرات المرتبطة بتحويل القضايا، فارتفعت كفاءة التقاضي وارتفع مستوى الاحترافية في توثيق الأدلة الجنائية . أما جهاز الآسايش فبرز بوصفه الجناح الاستخباري الرئيس في تتبع شبكات التهريب الكبرى وتنسيق العمليات مع قوات الحدود، ما أكسب حملات الضبط بعداً استباقي فعالاً. كما أثبتت وحدات الشرطة المجتمعية جدوى الدور الوقائي عبر ضبط حالات التعاطي المبكر وتنظيم حملات التوعية المدرسية، فخففت العبء عن الأجهزة العقابية وأدخلت بعداً اجتماعياً على مكافحة التعاطي. وفي المقابل، لا تزال معابر التهريب غير الرسمية والمسالك

الجبلية الوعرة تشكّل تحدياً كبيراً رغم استخدام التقنيات الحديثة في المنافذ الرسمية والتفتيش الميداني المكثف.

كما بيّنت الدراسة أهمية الشراكة مع المنظمات غير الحكومية التي سدّت فجوات الوقاية والعلاج عبر برامج توعوية وعلاجية متنقلة، ما دلّل على دور المجتمع المدني التكميلي إلى جانب الجهود الحكومية، وفي ضوء هذه المعطيات، يخلص البحث إلى أنّ الارتقاء بفاعلية مكافحة المخدرات في الإقليم يفرض أولاً توحيد التعاريف والعقوبات بين التشريعين؛ ثانياً تطوير آليات مؤسسية دائمة للتنسيق وإدارة البيانات؛ ثالثاً الموازنة بين الردع القضائي وبرامج الوقاية والعلاج المجتمعي، لضمان استدامة الاستجابة وتحقيق الأمن الصحي والاجتماعي.

الهوامش

* هذا البحث مستل من مشروع اطروحة الدكتورا الموسومة (التحديات المعاصرة للأمن القومي في اقليم كوردستان العراق "المخدرات نموذجا") من قبل الطالبة (سارا هيمان علي) باشراف (ألاستاذ الدكتور سردار قادر محي الدين) في كلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين – اربيل

[1] United Nations Office on Drugs and Crime, *World Drug Report 2024* (Vienna: United Nations, 2024), 45

[2] Ali H. Hassan, "Drug Trafficking and Security in Iraqi Kurdistan," *Middle East Journal* 75, no. 2 (Spring 2021): 240–42.

[٣] الحسيني، مسلم طاهر حسون. "مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي." مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢ يونيو ٢٠٢٤. تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥.

[٤] **مجلس النواب العراقي**" .قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ ".الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤٦، ٨ مايو ٢٠١٧ .تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥. https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4446.pdf .

[٥] دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة ١٢١

[6] United Nations Office on Drugs and Crime. *Drug Trafficking Dynamics across Iraq and the Middle East (2019–2023): Trends and Responses*. Vienna: UNODC, 2024.

[٧] إقليم كوردستان العراق، قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، موقع ميزان العدالة، تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥،

[٨] قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، وزارة العدل العراقية

[٩] جمهورية العراق. "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ ." *الوقائع العراقية*، العدد ٤٤٤٦، ٨ أيار ٢٠١٧.متاح على موقع وزارة العدل العراقيةhttps://www.moj.gov.iq:

[١٠] بەرلەمانی کوردستان – عێراق .*یاسای ژمارە (١)ی ساڵی ٢٠٢٠ سەبارەت بە تونديوتيژيە هەرەنيیەکان و مادە هۆشبەرانەکان* .هەولێر : پەرلەمانی کوردستان، ٢٠٢٠.

*تعد **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨**، المعروفة بـ"اتفاقية فيينا"، واحدة من الركائز القانونية الأساسية في نظام الرقابة الدولي على المخدرات. وقد تم تبني الاتفاقية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ودخلت حيّز التنفيذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وهي تُلزم الدول الأطراف بتجريم جميع الأفعال المرتبطة بالاتجار غير المشروع، بما في ذلك الإنتاج، التصنيع، النقل، التوزيع، والحيازة. كما تُعزّز الاتفاقية التعاون الدولي في مجالات تسليم المجرمين، التسليم المراقب، مكافحة غسل الأموال، والرقابة على السلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيع المواد المخدرة. وتُعد هذه الاتفاقية إطارًا دوليًا رئيسيًا يعتمد عليه العديد من الدول، من ضمنها العراق، في بناء تشريعاتها الوطنية لمكافحة المخدرات.

[11] United Nations. *Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances*, 1988

[١٢] مجلس النواب العراقي، "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧"، *الوقائع العراقية*، العدد ٤٤٤٦، بغداد، ٢٠١٧

[١٣] المصدر نفسه، المادة ٢٧

[١٤] برلمان إقليم كوردستان العراق، "قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠

[١٥] الموسوي، مهند وليد خضير. "السياسات الاجتماعية للدولة وتفشي المخدرات في العراق: دراسة ميدانية في محافظة ذي قار." رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢٤.

[16] Nesif Al-Hemiary et al., "Drug and Alcohol Use in Iraq: Findings of the Inaugural Iraqi Community Epidemiological Workgroup,"*Substance&Use&Misuse* 49,no11(2014)1502–1503

17 Kurdistan Parliament, "Law No. 6 of 2009 on the Kurdistan Regional Government – Iraq Ministry of Interior," Kurdistan Regional Government Official Gazette, Issue 6 (2009

[18] Kurdistan Parliament, "Law No. 6 of 2009 on the Kurdistan Regional Government – Iraq Ministry of Interior," *Kurdistan Regional Government Official Gazette*, Issue 6 (2009)

[19] Ministry of Interior, Kurdistan Regional Government, *Annual Criminal Statistics Report 2022* (Erbil, 2023), 47–49

[٢٠] عەزیز، کامران محەمەد. *ئاسایشی نەتەوەیی لە هەرێمی کوردستان: نێوان یاسا و وزە*. سلێمانی: کۆمەڵەی ساپەی سۆسیالزمی کوردستان، ٢٠٢٢.

[٢١] شبكة الساعة، *خلال ٢٠٢٤ .. القبض على نحو ٧٠٠ تاجر مخدرات في كردستان* (08/11/2024)

[22] Rudaw English. "Over 1,000 arrested on drug charges in Kurdistan this year: Officials." May 12, 2025. https://www.rudaw.net/english/kurdistan/12052025.

[٢٣] حكومة إقليم كوردستان" .كلمة رئيس الحكومة مسرور بارزاني في مؤتمر مكافحة المخدرات 15 ".تشرين الأول. https://gov.krd/a/d/3883/. 2023

[٢٤] بابان، صلاح حسن" .من معبر إلى مركز ..كردستان العراق في قلب عاصفة المخدرات ".الجزيرة نت، 14 آذار. https://www.aljazeera.net/news/politics/2023/3/14/. 2023

[٢٥] KNN. "ضبط أكثر من ثلاثة أطنان من المخدرات – إحصائية نشاطات 2024 للآسايش 11 ".كانون الأول 2024. https://knnc.net/detail/14234/.

[٢٦] محمد، كاروان نجيب" .انتشار المخدرات في إقليم كردستان :خطر الإدمان وعجز الإجراءات الرسمية ".دارج ميديا، 22 تشرين الأول 2024. https://daraj.media/105412/.

[27] Mahmood, Nazar, et al. "Impact of an education intervention on knowledge of high school students concerning substance use in Kurdistan Region-Iraq: A quasi-experimental study." *PLOS ONE* 13, no. 10 (2018)

[28] Sheikho, Renger Jamal. "Spread the 'drugs' in the Kurdistan Region… the danger of addiction and the failure of official procedures." *NIRIJ*, November 25, 2024

[٢٩] بابان، صلاح حسن" .المصدر السابق .

[٣٠] Draw Media. "المنافذ غير الرسمية في كوردستان ..تهريب علني بلا محاسبة 24 ".شباط 2025. https://www.drawmedia.net/ku/page_detail?smart-id=10843.

[٣١] حكومة إقليم كوردستان" .منسق التوصيات الدولية :يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر لمكافحة المخدرات ". ورشة عمل، 18 تشرين الأول 2022. https://gov.krd/a/d/3851/.

[32] Rudaw English. "Baghdad seizes 1.1 tons of drugs in joint effort with Erbil, Riyadh." March 16, 2025. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/16032025.

[٣٣] حكومة إقليم كوردستان–العراق، برلمان إقليم كوردستان، **قانون الصحة العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٤**، الجريدة الرسمية لإقليم كردستان العراق، العدد ١٤ ،أربيل: دار الجريدة الرسمية، ٢٠١٤.

[٣٤] حكومة إقليم كوردستان–العراق، وزارة التربية، **تعليم بلا مخدرات: دليل البرنامج الوطني للتوعية المدرسية** ،أربيل: وزارة التربية، ٢٠٢١

[٣٥] حكومة إقليم كوردستان–العراق. قرار مجلس القضاء الأعلى في إقليم كوردستان رقم٢٤ لسنة٢٠١٦بشأن إنشاء فروع تحقيق المخدرات في محاكم الجنايات.**الجريدة الرسمية لإقليم كردستان العراق**،العدد٤٥،أربيل:دار الجريدة الرسمية،يوليو ٢٠١٦

[٣٦] أحمد علي النجيفي. "فعالية فروع تحقيق المخدرات في تحسين الإجراءات القضائية في إقليم كوردستان العراق (٢٠١٧–٢٠٢٠) ".(*مجلة القانون والمجتمع* 10، لا. ٣ (٢٠٢٢): ٤٥–٦٨.

[37] Kurdistan Chronicle, "Combating the Use of Drugs," October 15, 2023 https://kurdistanchronicle.com/babat/2830?utm_source=chatgpt.com

[38] Rudaw, "KRG building drug rehab centre in Shaqlawa," May 9, 2025

[39] [5] Justice Trends Press, interview with Ahmed Najmaddin Ahmed, 2021. https://justice-trends.press/how-iraqi-kurdistan-prisons- -terrorism-onvicts/?utm_source=chatgpt.com

* تُعد مؤسسة بارزاني الخيرية (Barzani Charity Foundation – BCF) واحدة من أبرز المنظمات الإنسانية العاملة في إقليم كوردستان العراق، وقد توسّعت أنشطتها مؤخرًا لتشمل مجال مكافحة المخدرات من خلال مشروع نوعي بالشراكة مع منظمة LDS الخيرية الدولية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، وضعت المؤسستان حجر الأساس لأول مركز من نوعه في أربيل للتأهيل والعلاج من الإدمان، على مساحة تبلغ

١٣,٠٠٠ متر مربع، بهدف تقديم خدمات وقائية وعلاجية متكاملة تشمل التوعية العامة، الدعم النفسي، وإعادة الاندماج المجتمعي للمتعافين .ويُعد هذا المشروع الاستراتيجي خطوة غير مسبوقة في بنية مكافحة المخدرات في الإقليم، حيث يعكس تحوّلًا في دور منظمات المجتمع المدني من الدعم الإغاثي التقليدي إلى الشراكة الفعالة في معالجة التحديات الاجتماعية والأمنية، من خلال التركيز على الوقاية والتأهيل لا العقاب فقط. وقد لاقى المشروع دعمًا مباشرًا من حكومة الإقليم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ما يؤكد انفتاح البيئة الرسمية على دمج الفاعلين المدنيين في مسار الاستجابة متعددة المستويات لظاهرة المخدرات

[40] Yousif, Shwan A., and Rebin R. Aziz. "The Role of Civil Society Organizations in Drug Abuse Prevention in Kurdistan Region of Iraq." *Journal of Social Sciences and Humanities*, vol. 10, no. 3 (2023): 45-62

[*] تُعد منظمة بەرگی ژیان(Bergî Jiyan) ، ومقرها محافظة السليمانية، من أبرز المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تنشط في مجال مكافحة تعاطي المخدرات في إقليم كوردستان العراق. تأسست المنظمة على يد مجموعة من الناشطين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين، وتعمل منذ عام ٢٠١٨ على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين والمتعافين، بالإضافة إلى تنظيم حملات توعية جماهيرية تهدف إلى الوقاية من المخدرات داخل المجتمع.

تركز المنظمة على مفهوم "الإدمان كمرض لا كجريمة"، وتسعى إلى الحد من الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالتعاطي، وذلك من خلال جلسات إرشاد فردي وجماعي، والتعاون مع المؤسسات التعليمية والصحية، والمشاركة في صياغة السياسات الوقائية.

[٤١] هاوكار رەفیق رەحمان,هەڕەشەی ماددە هۆشبەرەکان لە هەرێمی کوردستان و رێکارەکانی بەرەنگاربوونەوە، کوفاري ئايندة ناسي زمارة (١٠) ٢٠٢١

[*] تُعد منظمة التنمية المدنية(Civil Development Organization – CDO) ، ومقرها مدينة السليمانية، واحدة من أبرز المنظمات غير الحكومية في إقليم كوردستان التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وقد بدأت منذ منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة بتوسيع مجال عملها ليشمل مكافحة الإدمان وتعاطي المخدرات من خلال برامج توعية وتثقيف مجتمعي. تركز المنظمة في هذا المجال على الوقاية المبكرة من خلال إقامة ورش عمل تستهدف طلاب المدارس والجامعات، وتنظيم حملات توعية في الأحياء السكنية بالشراكة مع الشرطة المجتمعية، إضافة إلى إنتاج مواد إعلامية تربوية حول مخاطر المخدرات وتأثيرها على الصحة النفسية والمجتمع

[42] Mahmood, Nazar A., Samir M. Othman, Namir G. Al-Tawil, وTariq S. Al-Hadithi. 2019. "Substance Use among High School Students in Erbil City, Kurdistan Region, Iraq: Prevalence and Potential Contributing Factors." *Eastern Mediterranean Health Journal* 25 (11): 806–12

[43] "KRG Prime Minister: Combating the Use of Drugs Is Not Only the Government's Responsibility, but Also a Collective Responsibility," Kurdistan Regional Government (English), October 15 2023.

قائمة المصادر:

اولا: المصادر الكوردية

١- القوانين:

- بەرلەمانی کوردستان – عێراق. یاسای ژمارە (١)ی ساڵی ٢٠٢٠ سەبارەت بە تۆندوتیژیە هەرویئیەکان و ماددە هۆشبەرانەکان. هەولێر: پەرلەمانی کوردستان، ٢٠٢٠.

٢- البحوث:

- عەزیز، کامران محەمەد. ئاسایشی نەتەوەیی لە هەرێمی کوردستان: نێوان یاسا و وزە. سلێمانی: کۆمەڵەی ساپەی سۆسیالزمی کوردستان، ٢٠٢٢.
- هاوکار ڕەفیق ڕەحمان,هەڕەشەی ماددە هۆشبەرەکان لە هەرێمی کوردستان و ڕێکارەکانی بەرەنگاربوونەوە، کوفاري ئايندة ناسي زمارة (١٠) ٢٠٢١

ثانيا: المصادر العربية

١- القوانين:

- دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥
- إقليم كوردستان العراق، قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠، موقع ميزان العدالة، تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥،
- برلمان إقليم كوردستان العراق، "قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١) لسنة ٢٠٢٠
- جمهورية العراق. "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧". الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤٦، ٨ أيار ٢٠١٧.متاح على موقع وزارة العدل العراقية: https://www.moj.gov.iq/upload
- حكومة إقليم كوردستان–العراق. قرار مجلس القضاء الأعلى في إقليم كوردستان رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء فروع تحقيق المخدرات في محاكم الجنايات. الجريدة الرسمية لإقليم كردستان العراق، العدد ٤٥،أربيل: دار الجريدة الرسمية، يوليو ٢٠١٦.
- حكومة إقليم كوردستان–العراق، برلمان إقليم كوردستان، قانون الصحة العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٤، الجريدة الرسمية لإقليم كردستان العراق، العدد ١٤ ،أربيل: دار الجريدة الرسمية، ٢٠١٤.
- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧، وزارة العدل العراقية
- مجلس النواب العراقي. "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧." الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤٦، ٨ مايو ٢٠١٧. تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥ . https://www.moj.gov.iq

- مجلس النواب العراقي، "قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧"، الوقائع العراقية، العدد ٤٤٤٦، بغداد، ٢٠١٧

٢- البحوث و الدراسات

- أحمد علي النجيفي. "فعالية فروع تحقيق المخدرات في تحسين الإجراءات القضائية في إقليم كوردستان العراق (٢٠١٧–٢٠٢٠)." مجلة القانون والمجتمع ١٠، لا. ٣ (٢٠٢٢): ٤٥–٦٨.
- الحسيني، مسلم طاهر حسون. "مواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي." مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢ يونيو ٢٠٢٤. تم الوصول إليه في ١١ مايو ٢٠٢٥.
- حكومة إقليم كوردستان–العراق، وزارة التربية، تعليم بلا مخدرات: دليل البرنامج الوطني للتوعية المدرسية ،أربيل: وزارة التربية، ٢٠٢١
- الموسوي، مهند وليد خضير. "السياسات الاجتماعية للدولة وتفشي المخدرات في العراق: دراسة ميدانية في محافظة ذي قار." رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٢٤.

٣- مواقع الانترنيت:

- " Draw Mediaالمنافذ غير الرسمية في كوردستان.. تهريب علني بلا محاسبة." ٢٤ شباط ٢٠٢٥. https://www.drawmedia.net/ku/page_detail?smart-id=10843 .
- " KNN.ضبط أكثر من ثلاثة أطنان من المخدرات – إحصائية نشاطات ٢٠٢٤ للآسايش." ١١ كانون الأول ٢٠٢٤. https://knnc.net/detail/14234/ .
- بابان، صلاح حسن. "من معبر إلى مركز.. كردستان العراق في قلب عاصفة المخدرات." الجزيرة نت، ١٤ آذار ٢٠٢٣ . https://www.aljazeera.net/news/politics/2023/3/14/.
- حكومة إقليم كوردستان. "كلمة رئيس الحكومة مسرور بارزاني في مؤتمر مكافحة المخدرات." ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٣. https://gov.krd .
- حكومة إقليم كوردستان. "منسق التوصيات الدولية: يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر لمكافحة المخدرات." ورشة عمل، ١٨ تشرين الأول ٢٠٢٢. https://gov.krd/a/d/3851/ .
- شبكة الساعة، خلال ٢٠٢٤.. القبض على نحو ٧٠٠ تاجر مخدرات في كردستان (08/11/2024)
- محمد، كاروان نجيب. "انتشار المخدرات في إقليم كردستان: خطر الإدمان وعجز الإجراءات الرسمية." دارج ميديا، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٤. https://daraj.media/105412/ .

ثالثا: المصادر الانجليزية

- "KRG Prime Minister: Combating the Use of Drugs Is Not Only the Government's Responsibility, but Also a Collective Responsibility," Kurdistan Regional Government (English), October 15 2023.
- [5] Justice Trends Press, interview with Ahmed Najmaddin Ahmed, 2021.
- Ali H. Hassan, "Drug Trafficking and Security in Iraqi Kurdistan," Middle East Journal 75, no. 2 (Spring 2021): 240–42.
- https://justice-trends.press/how-iraqi-kurdistan-prisons-handle-thousands-of-terrorism-convicts/?utm_source=chatgpt.com
- Kurdistan Chronicle, "Combating the Use of Drugs," October 15, 2023 https://kurdistanchronicle.com/babat/2830?utm_source=chatgpt.com
- Kurdistan Parliament,"Law No. 6of2009 on the Kurdistan Regional Government– Iraq Ministry of Interior,Kurdistan Regional Government Official Gazette,Issue 6 2009
- Kurdistan Parliament,"Law No.6of 2009 on the Kurdistan Regional Government– Iraq Ministry of Interior,"Kurdistan Regional Government Official Gazette,Issue 6 2009
- Mahmood, Nazar A., Samir M. Othman, Namir G. Al-Tawil, وTariq S. Al-Hadithi. 2019. "Substance Use among High School Students in Erbil City, Kurdistan Region, Iraq: Prevalence and Potential Contributing Factors." Eastern Mediterranean Health Journal 25 (11): 806–12
- Mahmood, Nazar, et al. "Impact of an education intervention on knowledge of high school students concerning substance use in Kurdistan Region-Iraq: A quasi-experimental study." PLOS ONE 13, no. 10 (2018)
- Ministry of Interior, Kurdistan Regional Government, Annual Criminal Statistics Report 2022 (Erbil, 2023), 47–49
- Nesif Al-Hemiary et al., "Drug and Alcohol Use in Iraq: Findings of the Inaugural Iraqi Community Epidemiological Workgroup," Substance Use & Misuse 49, no. 11 (2014): 1502–1503.
- Rudaw English. "Baghdad seizes 1.1 tons of drugs in joint effort with Erbil, Riyadh." March 16, 2025. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/
- Rudaw English. "Over 1,000 arrested on drug charges in Kurdistan this year: Officials." May 12, 2025. https://www.rudaw.net/english/kurdistan/12052025.
- Rudaw, "KRG building drug rehab centre in Shaqlawa," May 9, 2025
- Sheikho, Renger Jamal. "Spread the 'drugs' in the Kurdistan Regionthe danger of addiction and the failure of official procedures."NIRIJ,November25, 2024

- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2024 (Vienna: United Nations, 2024), 45
- United Nations Office on Drugs and Crime.Drug Trafficking Dynamics across Iraq and theMiddle East(2019–2023)Trends and Responses.Vienna:UNODC,2024
- United Nations. Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988
- Yousif, Shwan A., and Rebin R. Aziz. "The Role of Civil Society Organizations in Drug Abuse Prevention in Kurdistan Region of Iraq." Journal of Social Sciences and Humanities, vol. 10, no. 3 (2023)

List of Sources:

First: Kurdish Sources

1- The Laws:

• Kurdistan Parliament – Iraq. Law No. 1 of 2020 on Sexual Violence and Drugs. Erbil: Kurdistan Parliament,

Second: Arabic Sources

1- Laws:

•Constitution of the Republic of Iraq, 2005

•Kurdistan Region of Iraq, Anti-Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (1) of 2020, Mizan Al-Adala website, accessed May 11, 2025

•Kurdistan Region Parliament, "Anti-Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (1) of 2020"

•Republic of Iraq, "Narcotics and Psychotropic Substances Law No. 50 of 2017." Iraqi Gazette, Issue 4446, May 8, 2017. Available on the Iraqi Ministry of Justice website: https://www.moj.gov.iq/upload

•Kurdistan Regional Government – Iraq, Supreme Judicial Council of the Kurdistan Region Decision No. 24 of 2016 regarding the establishment of narcotics investigation branches in criminal courts. Official Gazette of the Kurdistan Region of Iraq, Issue 45, Erbil: Official Gazette House, July 2016

•Kurdistan Regional Government – Iraq, Kurdistan Region Parliament Kurdistan, Public Health Law No. 5 of 2014, Official Gazette of the Kurdistan Region of Iraq, Issue 14, Erbil: Official Gazette House, 2014.

•Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (50) of 2017, Iraqi Ministry of Justice

•Iraqi Council of Representatives. “Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (50) of 2017.” Iraqi Gazette, Issue 4446, May 8, 2017. Accessed May 11, 2025. https://www.moj.gov.iq

•Iraqi Council of Representatives, “Narcotics and Psychotropic Substances Law No. (50) of 2017,” Iraqi Gazette, Issue 4446, Baghdad, 2017

2- Research and Studies

•Ahmed Ali Al-Nujaifi. “The Effectiveness of Narcotics Investigation Branches in Improving Judicial Procedures in the Kurdistan Region of Iraq (2017–2020).” Journal of Law and Society 10, No. 3 (2022): 45–68.

•Al-Husseini, Muslim Taher Hassoun. "Confronting Drug and Psychotropic Substance Crimes in Iraqi Legislation." Center for Strategic Studies, University of Karbala, June 2, 2024. Accessed May 11, 2025.

•Kurdistan Regional Government – Iraq, Ministry of Education, Drug-Free Education: A Guide to the National School Awareness Program, Erbil: Ministry of Education, 2021.

•Al-Moussawi, Muhannad Walid Khudair. "State Social Policies and the Spread of Drugs in Iraq: A Field Study in Dhi Qar Governorate." Master's Thesis, College of Arts, Al-Qadisiyah University, 2024.

3- Internet Sites:

•Draw Media. "Unofficial Border Crossings in Kurdistan... Smuggling Openly Without Accountability." February 24, 2025. https://www.drawmedia.net/ku/page_detail?smart-id=10843

•KNN. "More than three tons of drugs seized – Asayish 2024 activity statistics." December 11, 2024. https://knnc.net/detail/14234/

•Baban, Salah Hassan. "From border crossing to center… Iraqi Kurdistan at the heart of the drug storm." Al Jazeera Net, March 14, 2023. https://www.aljazeera.net/news/politics/2023/3/14/

•Kurdistan Regional Government. "Prime Minister Masrour Barzani's speech at the anti-drug conference." October 15, 2023. https://gov.krd

•Kurdistan Regional Government. "Coordinator of international recommendations: There must be greater coordination to combat drugs." Workshop, October 18, 2022. https://gov.krd/a/d/3851/

•Al-Sa’a Network, during 2024… Approximately 700 drug dealers arrested in Kurdistan (November 8, 2024(

• Mohammed, Karwan Najib. “Drug Spread in the Kurdistan Region: The Danger of Addiction and the Inadequacy of Official Measures.” Daraj Media, October 22, 2024. https://daraj.media/105412/

Third: English sources

- "KRG Prime Minister: Combating the Use of Drugs Is Not Only the Government's Responsibility, but Also a Collective Responsibility," Kurdistan Regional Government (English), October 15 2023.
- [5] Justice Trends Press, interview with Ahmed Najmaddin Ahmed, 2021.
- Ali H. Hassan, "Drug Trafficking and Security in Iraqi Kurdistan," Middle East Journal 75, no. 2 (Spring 2021): 240–42.
- https://justice-trends.press/how-iraqi-kurdistan-prisons-handle-thousands-of-terrorism-convicts/?utm_source=chatgpt.com
- Kurdistan Chronicle, "Combating the Use of Drugs," October 15, 2023 https://kurdistanchronicle.com/babat/2830?utm_source=chatgpt.com
- Kurdistan Parliament,"Law No. 6of2009 on the Kurdistan Regional Government– Iraq Ministry of Interior,Kurdistan Regional Government Official Gazette,Issue 6 2009
- Kurdistan Parliament,"Law No.6of 2009 on the Kurdistan Regional Government– Iraq Ministry of Interior,"Kurdistan Regional Government Official Gazette,Issue 6 2009
- Mahmood, Nazar A., Samir M. Othman, Namir G. Al-Tawil, وTariq S. Al-Hadithi. 2019. "Substance Use among High School Students in Erbil City, Kurdistan Region, Iraq: Prevalence and Potential Contributing Factors." Eastern Mediterranean Health Journal 25 (11): 806–12
- Mahmood, Nazar, et al. "Impact of an education intervention on knowledge of high school students concerning substance use in Kurdistan Region-Iraq: A quasi-experimental study." PLOS ONE 13, no. 10 (2018)
- Ministry of Interior, Kurdistan Regional Government, Annual Criminal Statistics Report 2022 (Erbil, 2023), 47–49
- Nesif Al-Hemiary et al., "Drug and Alcohol Use in Iraq: Findings of the Inaugural Iraqi Community Epidemiological Workgroup," Substance Use & Misuse 49, no. 11 (2014): 1502–1503.
- Rudaw English. "Baghdad seizes 1.1 tons of drugs in joint effort with Erbil, Riyadh." March 16, 2025. https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/
- Rudaw English. "Over 1,000 arrested on drug charges in Kurdistan this year: Officials." May 12, 2025. https://www.rudaw.net/english/kurdistan/12052025.
- Rudaw, "KRG building drug rehab centre in Shaqlawa," May 9, 2025
- Sheikho, Renger Jamal. "Spread the 'drugs' in the Kurdistan Regionthe danger of addiction and the failure of official procedures."NIRIJ,November25, 2024

- United Nations Office on Drugs and Crime, World Drug Report 2024 (Vienna: United Nations, 2024), 45
- United Nations Office on Drugs and Crime.Drug Trafficking Dynamics across Iraq and theMiddle East(2019–2023)Trends and Responses.Vienna:UNODC,2024
- United Nations. Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, 1988
- Yousif, Shwan A., and Rebin R. Aziz. "The Role of Civil Society Organizations in Drug Abuse Prevention in Kurdistan Region of Iraq." Journal of Social Sciences and Humanities, vol. 10, no. 3 (2023)